دور وأهمية التنويع الاقتصادي في العراق : الشروط وآليات القياس دراسة كمية للسنوات 2003 – 2019

The Role and Importance of Economic Diversification in Iraq: Conditions and Measurement Mechanisms *A quantitative Study for years (2003-2019)*

أد. بشير هادي عودة الطائي
مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة – العراق
قسم الدراسات الاقتصادية
Basheer.hadi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2012/01/26 تاريخ القبول: 2021/30/30 تاريخ النشر: 2021/06/24

الملخص

يعد التنويع الاقتصادي وسيلة للنمو والتطور الاقتصادي ومواجهة الأزمات العالمية، وأن النظرة المتفحصة للتنويع لا بد أن تكون ضمن إطار شمولي غير مجتزأ يتم من خلاله وضع المعالجات لأهم الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي والمتمثلة باختلال هياكل الناتج المحلي والصادرات السلعية وتوزيع القوى العاملة وتباين مساهمة القطاعين المحلي والأجنبي في الأنشطة الاستثمارية، وكذلك العمل على تفعيل دور القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام في إدارة الأنشطة الاقتصادية، وعدم تفرد مصدر وحيد في تمويل الموازنات الاستثمارية . وهذه العملية التنموية لا بد أن تتم وفق شروط توضع كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي تتحدد فيها الآليات اللازمة للشروع بعملية التنويع الاقتصادي على الأصعدة كافة. وهذا ما سعت له هذه الورقة في دراسة كمية لأهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في قياس التنويع وبخاصة مؤشر هيرفندال – هيرشمان(HH) من أجل الخروج بتقييم حقيقي لواقع التنويع في الاقتصاد العراقي خلال المدة(2003-2019) إذ وجدت الدراسة أن هناك تراجعاً كبيراً في مؤشرات التنويع الاقتصادي وعدم فاعلية البرامج التنموية المطبقة في العراق طيلة السنوات المدروسة، إذ لم يتجاوز تأثير المؤشر (HH) على تحفيز النمو الاقتصادي سوى (0.00019) بسبب تدني مستوى أداء الاقتصاد العراقي الذي عانى من اختلال بنيته.

وقد خرجت الدراسة باعطاء سيناريو يمثل الطريق نحو معالجة الاختلالات الهيكلية ومحاولة تنويع الاقتصاد العراقي وانتشاله من مأزق المشاكل البنيوية التي يعاني منها .

الكلمات المفتاحية : التنويع الاقتصادي ، معدل النمو، القطاعات الاقتصادية ، الإنفاق الحكومي ، الاستثمار

Abstract

The examined view of economic diversification must be within a holistic framework through which to address the most important structural imbalances in the Iraqi economy, namely, the imbalance of GDP structures, commodity exports, the distribution of the labor force, and the varying contribution of the domestic and foreign sectors to activities. Investment, as well as working to activate the role of the private sector along with the public sector in the management of economic activities, and the uniqueness of a single source in the financing of investment budgets.

This development process must be carried out on conditions set out as a strategy for economic diversification in which the necessary mechanisms are identified to initiate economic diversification at all levels. This is what this paper sought in the study and analysis of the most important economic indicators adopted in the measurement of diversification, particularly the Hervindal-Hirschmann Index (HH) in order to come up with a realistic assessment of the reality of diversification in the Iraqi economy during the period (2003-2019) as the study found that there was a significant decline in diversification indicators. Economic and ineffective development programs applied in Iraq throughout the years studied.

Key Words: *Economic Diversification , Rate Growth , Economics Sectors , Government Expenditure , Investment*

المقدمة :

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً ضرورياً بل وكافياً لتوفير الظروف المناسبة للانطلاقة التنموية في البلدان النامية على حد سواء التي تشرع بتنفيذ البرامج المعنية بعملية الإصلاح الاقتصادي ، إذ يرتبط التنويع الاقتصادي بمجموعة من المضامين أبرزها معالجة الاختلالات الهيكلية عبر تقليل الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل النشاط الاقتصادي سواء كان في هيكل الإنتاج القومي أم في هيكل الصادرات أم في هيكل تشغيل القوى العاملة أم كونه مصدراً رئيساً لتمويل الموازنات والخطط الاستثمارية للدولة ، وتتجلى تلك المخاطر إذا ما علمنا بأن هذا المصدر هو في الغالب مصدراً ناضباً وقابلاً للنفاد كالنفط الخام ، ناهيك عن التذبذب المستمر والتدهور الشديد نحو الانخفاض في أسعاره العالمية وما يخلفه ذلك من آثار سلبية وانعدام للاستقرار في الاقتصادات التي تعتمد عليه بدرجات مرتفعة كالدول النفطية والعراق على وجه الخصوص . فالتنويع الاقتصادي يعني معالجة الاختلال الهيكلي وتحقيق التوازن في البنية الاقتصادية عن طريق تحقيق خمسة جوانب أساسية هي :-

1-ضمان عدم هيمنة قطاع معين على القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

2-ضمان وجود أكثر من مورد مالي لتمويل الموازنات الاستثمارية للدولة ، مع تفعيل دور الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الأنشطة الاستثمارية.

3-ضمان تنويع هيكل الصادرات بإنتاج عدد من السلع التي تساهم في تقليص اختلال الهيكل الإنتاجي وتعديل الميزان التجاري وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

4-ضمان استقطاب متوازن للقوى العاملة فيما بين القطاع العام والقطاع الخاص لعموم الاقتصاد القومي وعدم تركزها في مجال أو قطاع معين .

5-ضمان علاقات تجارية متوازنة مع أطراف أو أسواق متعددة ، وعدم تركز واستحواذ سوق خارجية على الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للدولة.

أن الاقتصاد العراقي يعد مثالاً للدولة الريعية التي تعاني من الانكشاف الاقتصادي بدرجات لا يمكن الاستهانة بمخاطرها نتيجة للاعتماد شبه التام على النفط الخام أنتاجاً وتصديراً ، وبالتالي التأثر الشديد بتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ، وجعل العراق عرضةً لتذبذباته وبالتالي عدم استقرار المناهج الاستثمارية للخطط التنموية ، الأمر الذي يتطلب البحث عن مصادر أخرى للتمويل المالي بغية تعوض النقص والتراجع المستمر في الإيرادات النفطية وذلك باعتماد خارطة طريق تحمل بين ثناياها هدف استراتيجي هو معالجة الاختلالات الاقتصادية .

إشكالية الدراسة Problem of the Study :

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي : **هل أن هيمنة القطاع الحكومي على معظم مفاصل الاقتصاد العراقي كانت السبب وراء تراجع مستوى التنويع الاقتصادي.**

أن تفحص الهيكل العام للاقتصاد العرقي يبين مجموعة من الاختلالات أبرزها تواضع نسبي في مساهمة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وعدم استثمار الإيرادات النفطية في تحقيق التنويع الاقتصادي خلال فترات الفوائض المالية الناجمة عند ارتفاع سعر برميل النفط الخام في السوق العالمية بالصورة التي تمكن العراق من تجاوز الأزمات المالية وإبعاد تأثيراتها الضارة عليه.

وبالتالي لم يستفد العراق من ميزة الوفرة المالية للمصدر الناضب في تنويع هياكله الاقتصادية لمواجهة الشحة المالية خلال فترات تدهور أسعار النفط. بل أن تزايد الفوائض المالية لإيرادات النفط قد ترافق معها تزايداً في معدلات الأنفاق العام وارتفاعاً بمعدلات الاستهلاك الكلي وتطوراً سريعاً في قطاع الخدمات المالية والمصرفية والعقارية والنقل على حساب القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) . لذلك فأن التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط يعني الحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط وذلك

عن طريق استخدام الإيرادات النفطية لتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية لتحقيق ديمومة موارد النقد الأجنبي مع توفير بيئة ملائمة وجاذبة ومشجعة للاستثمار المحلي والأجنبي.

أهمية الدراسة Importance of the Study :

1- لم يعد التنويع الاقتصادي مطلباً تنموياً وقتياً بل مستداماً لأنه الضامن لحقوق الأجيال القادمة في الثروات المعدنية الحالية، إذ أن النفط والغاز من المصادر الناضبة ولا بد أن يكون لأجيال المستقبل حق فيها، والطريق الأفضل في ذلك عبر بلوغ التنويع الاقتصادي بفعل استثمار إيرادات النفط في مجالات إنتاجية تعود بالمنفعة حاضراً ومستقبلاً.

2-تستمد الدراسة أهميتها من كون التنويع الاقتصادي أداة لمواجهة الأزمات التي تعصف بالاقتصادات العالمية والتي غالباً ما تتجسد بركود في الطلب العالمي على البترول ومن ثم تدهور في المستوى العام لأسعاره بالسوق العالمية ، فالتنويع الاقتصادي يمنح الدولة المنتجة للنفط أمكانية الاستفادة من المصادر الأخرى في تمويل موازناتها الاستثمارية .

3-تحاول الدراسة بناء سيناريو للتنويع الاقتصادي في العراق يعرض أهمية ومتطلبات هذا التنويع عبر تحديد الشروط اللازمة للتنويع ثم صياغة الآليات المناسبة التي ترتكز على معالجة الاختلالالات الهيكلية من أجل السير في خطاها ومحاولة تطبيقها كوسيلة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي .

هدف الدراسة Aim of the Study:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها بالنقاط التالية :-

1- تقييم اقتصادي كمي للسياسات التنموية خلال المدة (2003-2019) والمرتبطة بواقع هياكل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والقوى العاملة في العراق ، وتحديد مدى قدرة تلك السياسات في معالجة الاختلال الهيكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2-عرض الوسائل والآليات الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي في العراق كشرط ضروري ، وأن التطبيق الإجرائي المنتظم والرتيب لآليات التنويع الاقتصادي وهو الشرط الكافي لبلوغ الأهداف المنشودة .

فرضية الدراسة Hypothesis of the Study :

تستند الدراسة على افتراض انعدام التنويع في الاقتصاد العراقي وعدم فاعلية تأثيره في النمو الاقتصادي ، وأن معالجة الأختلالات الهيكلية يتم عبر تطبيق آليات ممكنة للتنويع الاقتصادي من خلال اعتماد إستراتيجية تنموية بعيدة الأمد تضع نصب عينيها تنمية الاستثمار الإنتاجي، وأن دعم القطاعات الإنتاجية هو السبيل الأجدر لتحقيق توازن الهيكل الاقتصادي في العراق.

هيكل الدراسة Structure of the Study :

تتكون الدراسة من المحاور التالية :-

المطلب الأول/ التنويع الاقتصادي : المفهوم والمبررات والآليات والمتطلبات

أولاً : مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته .

ثانياً : آليات التنويع الاقتصادي ومتطلباته .

المطلب الثاني/ مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2019) .

أولاً : المؤشرات المعتمدة للتنويع الاقتصادي .

ثانياً : واقع مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق .

المطلب الثالث/ قياس فاعلية برامج التنويع الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2019) .

أولاً : الاستعراض المرجعي للدراسات القياسية السابقة .

ثانياً : توصيف النموذج القياسي للدراسة .

ثالثاً : تقدير وتحليل النموذج القياسي للدراسة .

المطلب الرابع / الخاتمة والمقترحات لسيناريو التنويع الاقتصادي في العراق .

أولاً : الخاتمة .

ثانياُ المقترحات وسيناريو التنويع الاقتصادي في العراق .

المطلب الأول/ التنويع الاقتصادي : المفهوم والمبررات والآليات والمتطلبات

أولاً : مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته .

1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعد التنويع الاقتصادي من المفاهيم الواسعة ذات الأبعاد المتعددة التي تحتمل أكثر من تفسير, وعند استعراض المفاهيم التي تشرح ما هية التنويع الاقتصادي فأن هناك من يرى التنويع " بأنه السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة للتذبذب في السعر والكمية" [1] , وفي ظل هذا المفهوم يقتصر التنويع الاقتصادي على تنويع الصادرات, حيث يمكن أن تكون عملية التنويع باتجاهين الأول أن تكون على شكل تنويع أفقي يعمل على خلق فرص جديدة لمنتجات جديدة من مختلف القطاعات الاقتصادية, والاتجاه الثاني يتجه نحو زيادة قوى الاندماج بين الروابط الأمامية والخلفية حيث يتم استخدام بعض المنتجات مثل النحاس لتكون مدخلات في إنتاج أسلاك الكهرباء[2] , وهنا تتم عملية التنويع الأفقي. وضمن هذا المفهوم يكون التنويع قاصرا على التركيز على قطاع التجارة الخارجية وحركة الصادرات والواردات في البلد.

وهناك من ينظر للتنويع على أنه "هي الحالة التي تساهم فيها جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشكل متقارب في تكوين الناتج ويكون الاقتصاد الوطني قادرا على تصدير مختلف السلع" [3] , وفي نفس الاتجاه ينظر للتنويع على أنه " العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج" [4] وهنا يتم تفسير التنويع الاقتصادي بأنه الحالة التي تتمكن فيها جميع القطاعات الاقتصادية بتكوين الناتج بشكل متقارب وعدم الاعتماد على قطاع واحد أو اثنين في تكوين الناتج وإهمال القطاعات الأخرى كما هو التعريف, أيضا يعرف التنويع بأنه " هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية"[5] , وفي ظل هذا التعريف ينظر للتنويع على انه الحالة التي تمكن من بناء اقتصاد قوي يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع, كذلك قد يعرف التنويع الاقتصادي كحالة خاصة ترتبط بالدول الريعية بأنه " تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات متنوعة في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية"[6] وهذا التعريف حاله خاصة ترتبط بالدول الريعية كما نموذج دول مجلس التعاون الخليجي أو غيرها من الدول الريعية حيث الاعتماد المتزايد على قطاع النفط في تكوين الناتج وفي توفير إيرادات للدولة وتركز التصدير على القطاع النفطي كذلك سيادة القطاع العام على القطاع الخاص.

ويرى البعض أن التنويع ينصب على الاستثمار في الدرجة الأولى وفي ظل هذا المنظور هناك من يرى أن التنويع الاقتصادي ينصرف إلى " توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة في الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط من الاستثمار في مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا" [7]

ورغم ما ذكر من تعاريف خاصة بالتنويع الاقتصادي إلا أنها لا زالت قاصرة ومجزئة كون مفهوم التنويع الاقتصادي هو مفهوم واسع وشامل ومتعدد الأبعاد لا يقتصر على تنويع الصادرات فقط ولا على تنويع الاستثمار فقط ولا على تنويع القطاعات المساهمة في تكوين الناتج , بل لابد أن يتوافق التنويع مع كافة المتغيرات الاقتصادية , لذا يرى الباحثان أن التعريف الأفضل هو "الحالة التي يتم فيها تفعيل جميع القطاعات للمساهمة في تكوين الناتج وبناء اقتصاد مستقر ومتوازن يرتكز على قاعدة عريضة ومتنوعة من الموارد

الاقتصادية ويتسم بدرجة عالية من التكامل الداخلي من حيث الترابط بين قطاعاته وأنشطته المختلفة وتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد وتنويع الأسواق الداخلية وأسواق الصادرات والتوازن بين القطاع العام والقطاع الخاص ."

2- التنويع في الفكر الاقتصادي:

اهتم الفكر الاقتصادي منذ القدم بدراسات النمو الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية الدولية, وكانت هناك مجموعة من النظريات والآراء في هذا الصدد , وبدأت الدراسات الاقتصادية في الاهتمام بالتخصص في الإنتاج كإحدى الوسائل الممكنة للتبادل الدولي وتحقيق النمو الاقتصادي, لذلك جاءت نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث, وقد قام ريكاردو بعد 41 عاما بتطوير نظرية الميزة المطلقة من خلال نظريته " الميزة النسبية " في عام 1817 ليجيب عن تساؤل مهم لم يستطع ادم سميث الإجابة عليه وهو ماذا لو دخلت دولة معترك التجارة الدولية حديثا أي- لا تتمتع بميزة مطلقة – هل تتنحى جانبا أم تدخل مجال حرية التجارة؟ [8] , وضمن نفس الفرضيات التي استند عليها التحليل الكلاسيكي من وجود دولتين وسلعتين ونوعين من عناصر الإنتاج وحرية التجارة والمنافسة الكاملة بالإضافة إلى اعتماد نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع مع بقية الافتراضات الأخرى من ثبات المستوى الفني للإنتاج والتوظيف الكامل , فقد ذكر ريكاردو انه على المستوى الدولي أن عناصر الإنتاج لا يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى ولكن كل دولة يجب أن تتخصص من خلال تحويل الموارد داخليا لإنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية لذلك يرى ريكاردو أن التخصص الدولي وقيام التجارة الدولية بين الدول لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة لمختلف الدول كما يعتقد ادم سميث وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في إنتاج سلعتين معا احدهما بالنسبة للأخرى[9]. لذلك يرى ريكاردو أن التخصص الدولي (وهي الحالة التي ينخفض فيها التنويع الاقتصادي) محفزا للنمو الاقتصادي.

وقد تعرضت نظرية الميزة النسبية لريكاردو لمجموعة من الانتقادات أهمها, أنها اعتمدت على افتراضات صعبة التحقق في الواقع أهمها أن عنصر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في العملية الإنتاجية وأن يستخدم بنسب ثابتة , كذلك افترضت النظرية إن عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة وافتراض استحالة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول وغيرها من الانتقادات التي وجهت للفكر الكلاسيكي من التوظيف الكامل وسيادة المنافسة التامة[10].

ورغم هذه الانتقادات تبقى نظرية الميزة النسبية لريكاردو من أهم النظريات التي اتجهت نحو تخصيص الإنتاج وتقسيم العمل الدولي والتبادل الدولي.

وفي الاتجاه الآخر ظهرت دراسات اقتصادية تركز على التنويع الاقتصادي, فالتنويع الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق عدة مزايا[11] من خلال الاعتماد على مجموعة من المنتجات وليس منتج واحد, كذلك الاعتماد على مجموعة قطاعات وليس قطاع واحد فقط وهذا التنويع من شأنه تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي , ويرى أنصار هذا الفكر أن التنويع الاقتصادي يعمل على زيادة إنتاجية العمل وينصب إيجابا على النمو الاقتصادي كذلك يعمل التنويع على تقليل مخاطر الاستثمار وتزداد فرص الاستثمار بشكل منوع بحيث لا يتركز الاستثمار في قطاع واحد، وفي ظل التنويع الاقتصادي هناك انعكاسات ايجابية على التجارة الخارجية إذ تتقلص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات , فتنوع الصادرات يحميها من أي خطر ينشأ عند انخفاض سعر إحدى السلع أو انخفاض إنتاجها , كما انه بعكس نظرية الميزة النسبية فأن تنويع الصادرات يعمل على رفع معدلات التبادل التجاري , وقد بينت كثير من الدراسات أهمية العلاقة بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي . ومن دعاة فكر التنويع الاقتصادي هوسمان ورودريك , ومالوني , وليدرمان الذين يرون أن التنويع الاقتصادي يحقق أداء أفضل على المدى الطويل للنشاط الاقتصادي [12].

3- مبررات التنويع الاقتصادي:

هناك مجموعة من المبررات التي أدت إلى الأخذ بالتنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الاقتصاد أحادي الجانب تتمثل في[13]:

أ- الابتعاد عن المخاطر:- كان الهدف الأساسي من التنويع الاقتصادي هو الابتعاد عن المخاطر التي تحيط بالاقتصاد أحادي الجانب الذي يعتمد في تكوين ناتجه على قطاع واحد أو اثنين ويمول إيراداته من مصدر واحد أو مصدرين فقط ويعتمد على تصدير سلعة أو سلعتين فقط , مما يجعله أكثر عرضة لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية فالاعتماد على مصدر واحد يجعله عرضة لتقلبات الإنتاج والأسعار. وعلى سبيل المثال , عندما يعتمد اقتصاد معين على إنتاج سلعة واحدة تتمثل في النفط (كما في العراق) وتكون هذه السلعة هي المحرك للنمو الاقتصادي وتعتبر هذه السلعة – النفط – أساس الصادرات ومصدر مهم لتمويل الموازنة العامة , لذلك عندما ترتفع أسعار النفط العالمية ينعكس ذلك إيجابا على الاقتصاد, حيث تزداد الإيرادات الحكومية ويتوسع الإنفاق الحكومي كذلك تزداد حصيلة الصادرات السلعية وهو ما ينعكس على مستوى الاقتصاد حيث يتحقق النمو في الاقتصاد من خلال النمو في الناتج المحلي الإجمالي, وهذا النوع من النمو يعد نموا مضللا لأنه لم يأتي نتيجة لتطور فعلي على مستوى الأداء الاقتصادي وإنما جاء بفعل زيادة في أسعار النفط العالمية التي تعد المصدر الوحيد لتكوين الناتج , في المقابل عندما تنخفض أسعار النفط العالمية فأن ذلك ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بحيث تتقلص الإيرادات الحكومية وتحدث حالة التقشف في الإنفاق الحكومي , كذلك تنخفض حصيلة الصادرات السلعية وتنخفض معدلات النمو الاقتصادي في البلد. من جهة أخرى فأن الاعتماد على مورد واحد مثل الاعتماد على النفط والغاز في الإنتاج والتصدير ينطوي على مجموعة من المخاطر منها أن هذا المورد هو مورد ناضب ولا يمكن الاعتماد عليه بشكل تام مستقبلا, كما أن متغيرات أسعار النفط والطلب العالمي على النفط هي متغيرات غير مستقرة , يضاف إلى ذلك أن الاعتماد على مصدر واحد في تكوين الناتج يجعل الاقتصاد هشا ضعيفا معرضا للصدمات بشكل كبير.

ب- يتم الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد قوى مستقر قادر على مواجهة الأزمات ويضمن حالة الاستمرارية من اجل تنفيذ المشاريع الاقتصادية والعمل على تنفيذ الخطط, كذلك البيئة المستقرة تجذب الاستثمار وتشجع معدلات نمو الاستثمار. وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن الدول النامية قد عانت من التقلبات في معدلات النمو الاقتصادي ولم تتمكن من الوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة .

ت- الحاجة إلى التنويع الاقتصادي من اجل خلق زيادة في تراكم رأس المال البشري وارتفاع معدلات الإنتاجية, وفي حالة الاقتصادات أحادية الجانب يكون هناك ضعف في تراكم رأس المال البشري وتدهور في معدلات الإنتاجية.

ث- في ظل الاقتصاد أحادي الجانب يتم الاعتماد بشكل تام على القطاع العام ويضعف القطاع الخاص, بينما في حالة التنويع الاقتصادي تكون هناك حالة من التوازن يتم من خلالها توفير الحافز للقطاع الخاص والعام وخلق التنافسية بين القطاعين. ومن اجل ذلك باتت الحاجة للتنويع الاقتصادي ضرورة ملحة للدول التي تعاني من تشوهات هيكلية في اقتصاداتها منها الاقتصاد العراقي.

وفي ظل التوجهات العالمية المعاصرة نحو تحرير الأسواق والانفتاح الاقتصادي دخلت مضامين جديدة للتنويع الاقتصادي ترتبط بالعلاقات الدولية وعدم تركز الترابطات الخارجية مع دولة أو أقليم معين، نظراً للمخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد المحلي عند أضطراب العلاقات السياسية ، والشواهد على هذا الحال كثيرة ولا حصر لها ، وبالتالي فأن التنويع الاقتصادي يجب أن يتضمن توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مجموعة غير محدودة من الدول والأسواق لضمان ديمومة استقرار النشاط الاقتصادي .

ثانياً : آليات ومتطلبات التنويع الاقتصادي .

1- آليات التنويع الاقتصادي:

أن عملية التنويع الاقتصادي ليست بالعملية السهلة ولكنها ليست مستحيلة فقد تمكنت مجموعة من الدول في النجاح بتجربة التنويع الاقتصادي مثل دول ماليزيا واندونيسيا والمكسيك , بينما فشلت كثير من الدول في تجربة التنويع الاقتصادي.

ويمكن تطبيق عملية التنويع الاقتصادي في العراق وفق استراتيجيات تعتمد على خصوصية المناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للبلاد وما يجب القيام به من إجراءات فنية وتشريعية وما يتوفر من إمكانات وموارد مادية ومالية وبشرية, ويمكن تحديد آلية للتنويع الاقتصادي بصورة عامه وفق ما يلي :-

أ- الإطار العام للتنويع الاقتصادي : في ظل الإطار العام يتم الاهتمام بجانبين هما[14]:

1- الاهتمام بسياسات جانب الطلب في الاقتصاد الكلي، ويتم التركيز على مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل هذه السياسات بالسياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، لذلك لابد من إصلاح يعمل على تحرير السياسة النقدية من القيود المفروضة عليها من خلال نظام سعر الصرف الثابت لتتمكن من القيام بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني وإدارة النشاط الاقتصادي.

2- تنويع القاعدة الإنتاجية من خلال الاهتمام بسياسات جانب العرض، وهنا يكون الإصلاح في جانب العرض بالتوازي مع الإصلاح في جانب الطلب من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع هياكل الإنتاج وهيكل الصادرات .

ب – الإطار التفصيلي للتنويع الاقتصادي، ويتم عبر الإجراءات التالية [15]:

1-توفير الموارد المالية وتحديد القطاعات التي يمكن أن تكون قائدة لانطلاق عملية التنويع وفق ما يتوفر لدى الدولة من إمكانات. فعلى سبيل المثال يمكن للعراق الاستفادة من المورد النفطي في توفير الموارد المالية اللازمة للتنويع الاقتصادي كذلك يمكن الاستفادة من القطاع النفطي ليكون القطاع القائد للتنويع, وأن وفرة المورد النفطي يمنح الدولة ميزة تنافسية بالاستفادة من انخفاض تكاليف إنتاجه لتكون البداية بالصناعات البتروكيماوية أو المشتقات النفطية والتوسع بهذه المنتجات وتحسين نوعيتها وقدرتها على المنافسة .

2-أن الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي يحتاج إلى استراتيجيات استثمارية طويلة الأمد للنهوض بالقطاع الصناعي من خلال تطبيق سياسات اقتصادية تتناسب مع طبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وتحاكي التطورات التكنولوجية في المجالات الصناعية.

3- العمل على إحداث تغيرات جذرية في هيكل الإدارة الاقتصادية حيث يتم تقليص دور القطاع العام وتفعيل وزيادة دور القطاع الخاص من خلال دراسة الواقع الاقتصادي والاتجاه نحو التحول التدريجي بما يضمن تحقيق التوازن بين القطاعين من اجل رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية.

4-التوجه نحو السوق المحلي والسوق الإقليمي وتشجيع الإقبال على المنتجات المحلية والحد من المنتجات الأجنبية المشابهة لحماية المنتج المحلي ودعمه , مع التمكن من كسب السوق المحلي. ويمكن دراسة الطلب في السوق الأجنبي ورفع كفاءة المنتجات المحلية والعمل على تصدير السلع للسوق العالمية.

5-كما تم ذكر ذلك في الإطار العام يمكن الاعتماد على السياسة التجارية والسياسة المالية والسياسة النقدية، والعمل على الاستثمار في رأس المال البشري ورفع إنتاجية العمل، والسعي لرفع نسبة التشغيل ومشاركة المرأة بشكل اكبر وتوفير فرص العمل في القطاع الخاص ومنحهم حوافز ومزايا تتناسب مع إنتاجيتهم.

2- متطلبات التنويع الاقتصادي: تحتاج عملية التنويع الاقتصادي مجموعة من المتطلبات التي تمثل المرتكزات الضرورية لتحقيقها وتتمثل بالآتي[16]:

أ- الاهتمام بقاعدة الموارد البشرية وتطوير رأس المال البشري .

ب – توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنويع الاقتصادي.

ج- توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي وإصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والائتمانية.

د- تفعيل دور القطاع الخاص وتعزيز بيئة الأعمال.

هـ- تعزيز ريادة الأعمال من خلال المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

و- الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والمهارات.

ز- تشجيع روح المبادرة والابتكار من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات.

ح- تعزيز البيئة القانونية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار الخاص سواء كان محلياً أم أجنبياً.

ط- إصلاح سوق العمل وإعادة تنظيم الحوافز للشركات والقوى العاملة.

ي- إعداد مناهج تعليمية متطورة تعتمد الذكاء ورفع المهارات والتنسيق مع متطلبات التشغيل.

المطلب الثاني/ مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة(2003-2019)

أولاً – المؤشرات المعتمدة للتنويع الاقتصادي:

يمكن التعرف على مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي, وتتعدد هذه المؤشرات وتختلف في ملائمتها وكفأتها في القياس , وبشكل عام فأن المؤشرات يمكن تصنيفها إلى مجموعتين المجموعة الأولى التي تقيس التخصص المطلق لبلد ما مثل مؤشرات (مؤشر هيرفندال- هيرشمان ، مؤشر القوس , مؤشر الكون , مؤشر جيني , مؤشر التنوع) والمجموعة الثانية التي تقيس الهيكل الاقتصادي للبلد بناء على مجموعة من الصناعات مثل (مؤشر ثيل , مؤشر جيني النسبي). فالمجموعة الأولى التي تقيس التخصص المطلق تشير إلى درجة التخصص في البلد (على سبيل المثال البرازيل تتخصص في إنتاج البن ودول شرق آسيا تتخص بإنتاج الأرز المنسوجات ومعظم الدول النفطية تتخصص في المنتجات النفطية وهكذا) , وبصورة عامة فان هذه المؤشرات ما هي إلا طرق للقياس ويتم تصنيفها بحسب المفهوم النظري بأنها الأساليب الفنية المعتمدة في قياس التنويع الاقتصادي[17].

وفيما يلي عرض لأهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي .

جدول (1) : خصائص مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

طريقة (الأسلوب أو المؤشر)	أساس احتساب الحكم على التنويع	العلاقة بين المؤشر والتنويع
مؤشر هيرفندال-هيرشمان ومؤشرات القوس	المساواة في توزيع فرص العمل في مختلف القطاعات هي أعلى معايير التنويع	القيمة المنخفضة تعني اقتصاد أكثر تنوع
مؤشر الكون(شانون ومؤشر الكون)	المساواة في توزيع فرص العمل في مختلف القطاعات هي أعلى معايير التنويع	كلما انخفضت القيمة كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا
مؤشر هاشمان وحاصل الموقع	التشابه في توزيع فرص العمل في الدولة أو القطاع يقيس الاستقرار الاقتصادي	أعلى قيمة تعني اقتصاد أو قطاع أكثر استقرار مع قيمة عالية في قطاع التصدير
مؤشر المتوسط الوطني	يقاس التنوع الاقتصادي على أساس حصة القطاع من القطاعات المستقرة وغير المستقرة	يقترب المؤشر من الصفر اذا كانت حصة القطاع بالنشاط الاقتصادي تقترب من القطاعات الأخرى
مؤشر محفظة التباين	يجسد خصائص الصناعات الفردية والعلاقات بين مدخلات الصناعة مع النمو وعدم الاستقرار	كلما انخفض التباين كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا
نموذج المدخلات والمخرجات	ينظر للتنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات التي تحدث في آن واحد بين الاستهلاك والإنتاج	قد يكون المعجل للتنويع النمو غير المتوازن مع نمو أسرع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع
نموذج المدخلات والمخرجات: إطار موحد	تقارن تأثيرات النمو والاستقرار بإستراتيجيات التنويع التي تنطوي على تغيرات في مستوى وتركيبة من الطلب النهائي الخارجي	يحدد آثار النمو والاستقرار استراتيجيات التنويع المختلفة، الناتجة عن التغيرات في العلاقات في مصفوفة المدخلات والمخرجات

Source :United Nations , **The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat**, 6 may 2016 , p 18

ويعد مؤشر هيرفندال- هيرشمان (H.H) من أهم وأبرز المقاييس المستخدمة على نطاق واسع في مختلف الدراسات الاقتصادية التي تعنى بقياس التنويع الاقتصادي , إذ يعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه. وقد صمم هذا المؤشر واستخدم في ثمانينات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل المحاكم الأمريكية لقياس شدة الاحتكار في صناعة معينة بهدف قياس مقدار التركز في الصناعة أو قطاع معين[18].

يمثل المؤشر(H.H) مجموع مربعات نسبة إسهام كل منشأة (أو قطاع) من مجموع المنشآت في الصناعة (مجموع القطاعات في الاقتصاد) إلى الحجم الكلي للصناعة (الحجم الكلي للاقتصاد) . وتتراوح قيمة معامل هيرفندال- هيرشمان بين الصفر والواحد الصحيح ($0 \leq H.H \leq 1$) ، فكلما كلما كانت القيمة منخفضة أو قريبة من الصفر كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعا(القطاعات تساهم بصورة متوازنة في تكوين الناتج) ، في المقابل إذا أزدادت قيمة المعامل واتجهت نحو الواحد الصحيح فأن ذلك يعني أن الإنتاج يكون مركزا في قطاع معين ويكون التنوع متدنياً[19]. أي أن القيمة المرتفعة دليل على ضعف الاقتصاد فيما توضح قيمة المتدنية قوة الاقتصاد من خلال تنوعه وحسب الصيغة الإحصائية التالية[20] .

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum (x_i / x)^2} - (1/n)}{1 - \sqrt{(1/n)}}$$

حيث أن :- (xi) ناتج القطاع (i) ، (x) : الناتج الإجمالي للاقتصاد ، (n) عدد القطاعات .

وسيتم أعتماد مؤشر (H.H) في عملية قياس التنويع في الاقتصاد العراقي .

ثانياً واقع مؤشرات التنويع الاقتصادي في العراق خلال المدة (2003–2019).

1- هيكل الناتج المحلي الإجمالي : فتنويع الهيكل يكون عبر توازن الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وعدم أستحواذ قطاع معين على نسبة عالية من المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد.

2- هيكل الصادرات : وتعني عدم تفرد سلعة أو سلعتين على لإجمالي الصادرات السلعية للدولة، فتوازن هيكل الصادرات ينتج عن وجود مجموعة متعددة من السلع التي تصدرها الدول والتي يفضل أن تكون سلعاً صناعية وليس سلعاً أولية أو مواد خام.

3- هيكل إيرادات الموازنات العامة : لابد من تنويع مصادر الدخل لميزانية الدولة وعدم اعتمادها على مصدر معين ، فتنوع مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة يحقق توازن الهيكل ويقلل مستوى الأختلال الذي يشكل أحد المخاطر التي تعيق النمو والتطور الاقتصادي في حالة تفرد مصدر إيرادي للموازنة العامة على المصادر الأخرى.

4- هيكل توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية : يقصد بهيكل القوى العاملة توزيع العاملين بين القطاعين العام الحكومي والخاص الأهلي ، لأن تركز العاملين في القطاع العام مثلاً قد يبرز مجموعة من المشاكل أهمها البطالة المقنعة وارتفاع نسبة الرواتب والمصروفات التشغيلية من إجمالي الإنفاق العام للدولة ، وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستثماري .

5- هيكل ملكية وسائل الإنتاج بين الملكية العامة والملكية الخاصة: إذ يوضح هذا الهيكل مدى مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال تملك وسائل الإنتاج وإفساح الدور الاقتصادي ودعمه بالقوانين والتشريعات التي تحفز نشا القطاع الخاص وتقلل الأعباء الاقتصادية من على كاهل القطاع العام والحكومي .

والجدول التالي يوضح حال مؤشر (هيرفندال – هيرشمان) للاختلالات الهيكلية الخمسة في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2019) والتي قام الباحث باحتسابها بناءاً على البيانات المعروضة في المجموعات الإحصائية السنوية للجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

جدول رقم (2) : مؤشر (H.H) للاختلالات الهيكلية الخمسة في العراق للمدة (2003– 2019)

السنة	هيكل الناتج	هيكل الصادرات	هيكل الموازنة	هيكل القوى العاملة	هيكل وسائل الإنتاج
2003	0.93	0.89	0.94	0.72	0.67
2004	0.97	0.86	0.96	0.76	0.65
2005	0.94	0.88	0.95	0.71	0.66
2006	0.95	0.87	0.97	0.73	0.64
2007	0.97	0.88	0.99	0.70	0.65
2008	0.96	0.89	0.98	0.72	0.63
2009	0.94	0.86	0.97	0.72	0.68
2010	0.96	0.87	0.98	0.74	0.65
2011	0.98	0.85	0.95	0.75	0.67
2012	0.95	0.87	0.96	0.76	0.62
2013	0.93	0.89	0.96	0.78	0.68
2014	0.95	0.89	0.96	0.73	0.64
2015	0.92	0.88	0.97	0.71	0.66
2016	0.96	0.87	0.98	0.79	0.67
2017	0.95	0.86	0.95	0.75	0.64
2018	0.91	0.83	0.96	0.74	0.62
2019	0.94	0.85	0.98	0.73	0.65
المتوسط	0.95	0.88	0.97	0.74	0.66

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بتطبيق الصيغة الإحصائية لمؤشر (هيرفندال – هيرشمان) على البيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2020) .

من الجدول أعلاه يتضح الاختلالات الهيكلية الكبيرة في العراق وعدم تنوعها بسبب ارتفاع قيمة المؤشر (H.H) خلال السنوات المعروضة في الجدول(2) . وقد كانت أشد الاختلالات في الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الموازنة العامة وهيكل الصادرات بسبب هيمنة القطاع النفطي في العراق على النسبة الكبرى من الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت كمتوسط للسنوات (2003-2019) حوالي (72%)، وهذا السبب بالتأكيد وراء اختلال هيكل الصادرات الذي تهيمن عليه الصادرات النفطية بمتوسط بلغ حوالي (88%) لتلك السنوات، وكذلك الحال أيضاً في استحواذ الإيرادات النفطية على المساهمة شبة التامة في تمويل الموازنات العامة للدولة وبنسبة تصل (97%) من أجمالي المصادر التي ترفد الموازنة العامة للعراق بالموارد المالية.

أما بالنسبة لهيكل القوى العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج فقد كان الاختلال فيهما أقل حدة برغم كبر قيمة مؤشر (H.H)، فاختلال هيكل القوى العاملة في العراق يشير إلى تركز معظم العاملين في مؤسسات القطاع العام الحكومي الذي يثقل كاهل الدولة ويعكس مقدار الاستنزاف الكبير في الموارد المالية في المجالات التشغيلية وضعفها في المجالات الاستثمارية وتفشي البطالة المقنعة. فيما يعد هيكل ملكية وسائل الإنتاج الأفضل من حيث مؤشر التنويع الاقتصادي الذي بلغ متوسطه لإجمالي السنوات المعروضة في الجدول حوالي (0,66) نتيجة لتدهور وسائل الإنتاج التابعة للقطاع العام وأنثارها، وتوقف الكثير من المؤسسات الصناعية وبيع واستئجار الكثير من مؤسسات الدولة الإنتاجية للقطاع الخاص، فضلاً عن تطور دور ومساهمة القطاع الخاص العراقي بعد عام 2003 في تملك وسائل الإنتاج.

المطلب الثالث/ قياس فاعلية آليات التنويع الاقتصادي في العراق للمدة (2003–2019).

أولاً – الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة :

يعد التنويع الاقتصادي من الموضوعات التي نالت اهتماماً واسعاً من لدن العديد من الكتاب والمفكرين المعنيين بالشأن الإنمائي ، وعلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية والعسكرية ، كون التنويع أضحى قضية محورية ترتبط بمجمل مفاصل النشاط الاقتصادي للدولة وتعبر عن حالة التوازن في الهيكل الاقتصادي ومكانة الدولة بين الأمم ، وظل التنويع المقياس الذي من خلاله تتم تقييم ومراجعة السياسات الاقتصادية المطبقة وطبيعة المعالجات التي تسير وفق البرامج التنموية المعدة لها. وفي هذا الإطار سيتم عرض أهم الدراسات السابقة التي عُنيت بموضوع التنويع الاقتصادي من أجل الإلمام بأهم المتغيرات وعلى النحو التالي :

1- دراسة (ضيف أحمد ، 2015) : جاءت هذه الدراسة لتوضح مستوى التنويع في الاقتصاد الجزائري خلال المدة (2000-2012) ، لمعرفة مدى فاعلية السياسة المالية في تحقيق النمو المستدام للاقتصاد الجزائري خلال السنوات (1989-2012) . إذ قامت الدراسة بقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (هيرفندال–هيرشمان) ، والذي تراوح ما بين أدنى مستوى(0.13) عام 2009 ، وأعلى مستوى (0.30) عام 2008 ، وكمعدل لإجمالي سنوات الدراسة بلغت قيمة مؤشر التنويع (0.24) ، وبالرغم من تحسن قيم مؤشر التنويع في الاقتصاد الجزائري ،ألا أن الدراسة اعتبرت هذه القيمة مظللة وغير حقيقية نتيجة لارتباطها بتراجع أسعار النفط والتي أدت إلى تراجع الإيرادات النفطية للاقتصاد الجزائري ومن ثم انخفاض مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي والذي تمخض عنه ارتفاع في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي وبالتالي تحسن قيمة مؤشر التنويع عند اتجاه قيمته نحو الصفر.

2- دراسة (د.عاطف لافي مرزوك ، 2013) : وهي دراسة نظرية قامت على تحليل مستويات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي الست ، كونها اقتصادات تعتمد اعتماداً كبيراً على القطاع النفطي في تحريك أنشطتها الاقتصادية وتمويل مشروعاتها الاستثمارية ، ولا تزال تعاني من تواضع نسبي في مستويات التنويع الاقتصادي . فجاءت الدراسة لتتحرى عن مدى الإنجازات التي حققتها دول المجلس في مجال الاستفادة من إيراداتها النفطية في تنويع هياكلها الاقتصادية وتحقيق النمو والتنمية المستدامة ، إذ قسمت الدراسة دول المجلس حسب مستويات التنويع الاقتصادي الى مجموعتين ، الأولى وهي الدول الصاعدة نسبياً وتضم كلاً من السعودية والأمارات والبحرين ، أما المجموعة الثانية فهي الدول المتأخرة نسبياً وتشمل قطر والكويت وعمان . واستندت الدراسة في هذا التقسيم عن دور وأهمية القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي للدولة بصورة عامة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بصورة خاصة . فتتراوح مساهمة القطاع النفطي في دول المجموعة الأولى ما بين (66% - 78%) ، بينما تتراوح مساهمة القطاع النفطي في دول المجموعة الثانية ما بين (82% - 93%) .

3- دراسة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الأسكوا ، 2001) : قامت الأمم المتحدة (الأسكوا) بإجراء دراسة حول الإمكانيات الإنتاجية المتاحة والمتولدة من الإيرادات النفطية لدى البلدان العربية البترولية ممثلة بدول مجلس التعاون الخليجي الست ، كون بناء قاعدة إنتاجية تضفي صفة التنوع الاقتصادي وتقلل من المخاطر الناجمة عن الاضطرابات التي تعانيها أسواق النفط العالمية بين الآونة والأخرى . وخرجت الدراسة بأن مستويات التنويع الاقتصادي في الدول الخليجية لا يزال عند مستويات متدنية ، وقد شخصت الدراسة بأن قطر والأمارات هما الأفضل نسبياً من حيث درجة التنويع الاقتصادي بفضل النجاحات المتحققة فيهما باستقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية ، فيما رأت الدراسة بأن السعودية والكويت يمتلكان إمكانيات واسعة لتحقيق التنويع الاقتصادي ولكن لا يزال أمامهما بذل جهود كبيرة في الجوانب التشريعية والتنظيمية لبلوغ ذلك ، بينما تعاني البحرين وعمان من تدني مستوى التنويع الاقتصادي وضعف القاعدة الإنتاجية وأحادية الهيكل الاقتصادي وتراجع مستويات النمو الاقتصادي .

4- دراسة (سحر قاسم محمد ، 2011) : قام البنك المركز العراقي باستعراض إمكانيات التنويع في الاقتصاد العراقي منذ عام 1970ولغاية عام 2010 ، وذلك من أجل دراسة وتحليل الإمكانيات المتوفرة للعراق لأجراء عملية الإصلاح الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط الى الاقتصاد الحر الذي يقوم على آلية السوق وخصخصة القطاع العام . وتبين من الدراسة أن العراق يمتلك اقتصاداً ريعياً أحادي الجانب يستحوذ فيه القطاع النفطي على أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي ، وتشكل الصادرات

النفطية أكثر من (95%) ، ويعتمد على الإيرادات النفطية بصورة كبيرة جداً وبنسبة تصل إلى أكثر من(92%) ، وبالتالي فهو اقتصاد يعاني من جملة من الاختلالات أدت إلى تدني درجة التنويع في الاقتصاد العراقي . وقد ردت الدراسة أسباب ذلك إلى الحروب والإنفاق العسكري الكبير والمشاكل السياسية والأمنية التي يعانيها العراق طيلة تلك السنوات .

5- دراسة (د. ممدوح عوض الخطيب ، 2014) : حاولت هذه الدراسة من أسلوبها الاقتصادي القياسي التحري عن مستوى التنويع في الاقتصاد السعودي خلال المدة (1970-2011) ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي ، وقد اعتمدت الدراسة في قياس التنويع الاقتصادي على مقياس (هيرفندال–هيرشمان) وتطبيقه على ستة مؤشرات في الاقتصاد السعودي هي الناتج المحلي والصادرات والواردات والإيرادات الحكومية وإجمالي تكوين رأس المال الثابت وقوة العمل ، ثم قامت الدراسة باحتساب مؤشر مركب للتنويع الاقتصادي بحسب قيم مقياس (هيرفندال–هيرشمان) للمؤشرات الستة أعلاه تمثل قيمته الوسط الحسابي لمقياس التنويع الاقتصادي ، إذ تراوحت قيمة المقياس ما بين (0.258) عام 1998 ، وبين (0.536) عام 1973 ، مما يشير إلى تحسن نسبي في اتجاه عملية التنويع في الاقتصاد السعودي خلال سنوات الدراسة عن طريق انخفاض قيمة المؤشر عبر الزمن والذي سجل تأثيراً محدوداً على النمو الاقتصادي وبمقدار (0.129) ، إذ مثلت قيمة المؤشر المركب للتنويع الاقتصاد المتغير المستقل للنموذج القياسي ، فيما أعتبر النمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتغير المعتمد ، وقد أظهرت نتائج التقدير القياسي مخالفة للمنطق الاقتصادي في التأثير المعنوي ، إذ أن تراجع مؤشر التنويع الاقتصادي (زيادة قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان) كان له أثر ايجابي في النمو الاقتصادي ، أي أن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي لم تترافق مع زيادة معدل النمو في الاقتصاد السعودي خلال السنوات المدروسة ، وبهذهِ النتيجة فأن الدراسة قد خالفت المنطق الاقتصادي المعهود للعلاقة الطردية والأثر الإيجابي بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي .

6- دراسة (H. Kheir Eldine , 2001) : عرضت هذه الدراسة حالة التنويع في الاقتصاد المصري خلال المدة (1970-2000) ، إذ قامت بدراسة وتحليل طبيعة هيكل الناتج المحلي الإجمالي وتحديد الأهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية ، وكذلك تحليل هيكل الصادرات . ووجدت الدراسة من خلال مؤشرات التنويع الاقتصادي أن مصر قد سارت بخطوات فاعلة نحو تنويع هيكل الناتج المحلي وهيكل الصادرات بفضل برامج الإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها التجربة المصرية منذ نهاية العقد الثامن من القرن الماضي من أجل رفع مساهمة القطاعات الإنتاجية وبخاصة القطاع الزراعي والصناعات التحويلية التي أدت إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصري مما أنعكس في تنويع هيكل الصادرات ومعالجة الاختلالات التي يعاني منها طيلة السنوات السابقة بسبب هيمنة القطاع الاستخراج والمواد الأولية الزراعية على معظم الصادرات المصرية ، أذ كانت مؤشرات التنويع الاقتصادي تتجه بقيمها نحو التناقص خلال السنوات المدروسة لتؤكد فاعلية التنويع الاقتصادي ، فبعد أن كان متوسطها خلال عقد السبعينات يبلغ حوالي (0.673) ، تصاعدت وتيرة التنويع الاقتصادي في العقد الأول من الألفية الثالثة ليبلغ متوسطها أدنى مستوى له وبمقدار (0.312) . وهذا دليل على فاعلية برامج الإصلاح الاقتصاد المطبقة في مصر ، وأن المشاكل الرئيسة التي كانت تقوض مجهودات الإصلاح والتنويع الاقتصادي هي العجز المتفاقم في الموازنات العامة والديون الخارجية.

7- دراسة (M. Hvidt, 2013) : أجريت هذه الدراسة لتحليل مستويات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الثلاثة الأخيرة منذ ثمانينات القرن الماضي ، وحاولت الدراسة أن تتنبأ بما ستؤول أليه جهود التنويع الاقتصادي في دول المجلس الست حتى عام 2030 ، وتبين من الدراسة أن مستويات التنويع الاقتصادي كانت متدنية جداً في دول الخليج الست ، بدليل تعرض اقتصاداتها بصورة مستمرة لاضطرابات الأزمات المالية العالمية وعدم استقرارها لارتباطها المباشر بسوق النفط العالمية . وقد ردت الدراسة أسباب ذلك لعدة أمور أهمها الظروف السياسية غير المستقرة جراء الحروب التي شنها النظام العراقي السابق في منطقة الخليج منذ عام 1980. كما أن اتجاه نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في المصارف العالمية بأوربا وأمريكا الشمالية وعدم استثمارها وطنياً ساهم أيضا في أضعاف الهياكل الإنتاجية في الاقتصادات الخليجية .

ثانياً – توصيف النموذج القياسي للدراسة :

تمثل النماذج القياسية الصورة التي تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والترابطات التي تشرح أواصر التجاذبات والتنافرات في تلك العلاقات ومدى التفاعل الحاصل بين المتغيرات الداخلية والخارجية من جهة ، وبين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة من جهة أخرى ،

لذلك فأن عملية بناء النموذج القياسي تعد خطوة أساسية في عملية التوصيف من أجل تسمية متغيرات النموذج وتعيين طبيعة واتجاهات التأثير .

أن المؤشر الإجمالي لمقياس التنويع الاقتصادي (H.H) قد تضمن متوسط خمسة مؤشرات تنويعية تخص هي هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات وهيكل إيرادات الموازنات العامة وهيكل توزيع القوى العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج. ومن أجل تحديد مدى فاعلية مؤشرات التنويع أعلاه لا بد من تحديد وتحليل طبيعة تأثيراتها الاقتنصادية ، وأن فاعلية التنويع الاقتصادي كما بينتها العديد من الدراسات تتمثل في تأثير مؤشر التنويع الاقتصادي(Economic Diversification) على النمو الاقتصادي (Rate of Economic Growth) ، وبذلك فأن النموذج القياسي للدراسة يتمثل بالعلاقة الدالية التالية : $\boldsymbol{Rate = \alpha + \beta_i\ H.H + U}$

حيث أن :-

Rate :المتغير المعتمد للنموذج ، ويمثل القيمة المطلقة لمعدلات النمو للاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2019)، إذ أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن حاصل الفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو السكان .

H.H : المتغير المستقل للنموذج ، ويمثل مؤشر هيرفندال- هيرشمان الإجمالي للتنويع الاقتصادي والذي هو عبارة عن الوسط الحسابي لمؤشر (H.H) للاختلالات الهيكلية الخمسة في العراق .

$\boldsymbol{\beta_i}$: ميل الدالة ويقيس حجم التأثير القياسي الموجب لمؤشر التنويع الاقتصادي (المتغير المستقل) على النمو الاقتصادي (المتغير المعتمد) ، ($\boldsymbol{\alpha}$) الثابت أو المقطع الصادي للدالة والذي يعبر عن حال النمو الاقتصادي عند غياب أو استبعاد تأثير مؤشر التنويع الاقتصادي .

U : المتغير العشوائي (Random Variable) للنموذج القياسي والذي يمثل تأثير العوامل والمتغيرات الأخرى على النمو الاقتصادي والتي لم يتم تضمينها في النموذج القياسي ، ويجب أن يتوزع توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي مقداره صفر وتباين متجانس مقداره (σ^2) .

ثالثاً – تقدير وتحليل النموذج القياسي للدراسة :

Dependent Variable: Rate of Growth
Method: Ordinary Least Square
Sample: 2003 - 2019
Periods included: 17
Total Observations: 17

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0017	-1.639872	24.74912	-611.342	Constant
0.0558	4.065787	0.358342	0.00019	H.H
53.47342	Mean dependent var		0.734435	R-squared
28.45972	S.D. dependent var		0.727403	Adjusted R-squared
9.741849	Schwarz criterion		34.64769	Sum squared resid.
1.897598	Durbin-Watson stat		35.85793	F-statistic
	VIF= 6.823		0.000195	Prob.(F-statistic)

المصدر : الحاسب الإلكتروني تطبيق برنامج Eviews .

بالاعتماد على البيانات المعروضة في ملحق الدراسة فقد تم تقدير النموذج القياسي بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) واستخدام البرنامج الإلكتروني (Eviews) فكانت الصيغة الخطية هي الأكثر تمثيلاً لنتائج التقدير كما يعرضها النموذج المقدر أعلاه.

تبين نتائج التقدير القياسي المعروضة في أعلاه معنوية المعلمات المقدرة ومعنوية النموذج المقدر بحسب أختبارات (F , T) على الترتيب ، كما أن النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي لأن قيمة (D-W) وقعت في منطقة القبول التي تشير إلى

عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ، وكذلك فأن (VIF) أكدت قيمته الأقل من عشرة عدم وجود مشكلة التعدد الخطي، وبالنسبة للمعلمات المقدرة فأن (α) كانت سالبة القيمة وبمقدار كبير جداً بلغ لتؤكد بأن غياب تأثير السياسات الاقتصادية للتنويع الاقتصادي في العراق سيجعل مؤشر النمو الاقتصادي يتراجع بمعدلات تصل إلى نحو(**611.342-**). بينما كانت قيمة ميل الدالة(β_1) ضعيفة جداً وبمقدار شبه معدوم بلغ (**0.00019**) ليعكس حال المستوى المتردي للتنويع الاقتصادي في العراق ومدى تأثيره المتناهي في الصغر على النمو الاقتصادي

المطلب الرابع/ الخاتمة والمقترحات لسيناريو التنويع الاقتصادي في العراق

أولاً : الخاتمة :

تبين من العرض التحليلي والقياسي للدراسة بأن الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف شديد في مستويات التنويع الاقتصادي ويستدل في ذلك من خلال ارتفاع قيمة المؤشر(**H.H**) التي كانت تقترب من الواحد الصحيح وبخاصة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات وهيكل إيرادات الموازنة، وهي نتيجة منطقية لتفرد القطاع النفطي في استحواذه على الأهميات النسبية للناتج والصادرات والإيرادات، وكذلك الحال ولكن بشكل أقل وطأة في هيكل القوى العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج . وهذا الضعف في التنويع الاقتصادي قوبل بتدني مستوى التأثير القياسي على النمو الاقتصادي خلال المدة (2003-2019) والذي بلغ حوالي (**0.00019**) ليؤكد تحقق الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

ثانياً المقترحات وسيناريو التنويع الاقتصادي في العراق:

نتيجة للظروف الحرجة في العراق ، فأن تنويع الاقتصاد العراقي ليس بالأمر اليسير في ظل تناقضات البيئة الاقتصادية والظروف الاجتماعية والمتغيرات السياسية والأمنية التي تقيد السياسات الإصلاحية. ولكن سيتم طرح المقترحات بهيئة سيناريو يمثل الصيغة الممكنة لتحقيق التنويع في الاقتصاد العراقي كما يلي :-

أ- إعادة هيكلة النظام السياسي في العراق وجعله نظاماً رئاسياً ولا حاجة لرئيس الجمهورية ونوابه، والاكتفاء فقط برئيس للوزراء ووزراء تكنوقراط مختصون بعمل وزاراتهم ويتمتعون بكفاءة عالية وخبرة ونزاهة معروفة، ويمكن الإشارة هنا إلى ما كانت عليه وزارة التخطيط ، على سبيل المثال في منتصف السبعينات ، حيث هناك أقسام متخصصة يرأسها أكفاء مختصون ، فهناك قسام موازين القوى العاملة وموازين للتجارة الخارجية وميزان للمدفوعات وغيرها .

ب- تشكيل مجلس قومي أعلى للسياسات الاقتصادية يرتبط بمجلس الوزراء وتلغي لجنة الطاقة الوزارية ويضم هذا المجلس في عضويته الآتي :

1- مجموعة من الاقتصاديين الكفوئين والمعروفين محلياً وعربياً . ولهم دراسات وصفية مشهودة داخل العراق وخارجه في موضوعات الاقتصاد الكلي والتنمية يعملون كمستشارين دائمين أو الاستعانة بالجامعات العراقية وبالذات كليات الإدارة والاقتصاد.

2- ممثلون من الخبراء المهنيين في القطاع الخاص (رجال الأعمال) ذوي الخبرة والكفاءة.

وتكون مهمة المجلس خلق قاعدة اقتصادية واسعة تعمل على ضمان تنويع مصادر الدخل والتمويل ، وتعيد التوازن الاقتصادي العراقي بأتجاهين مترافقين، الأول يتمثل بتقليص الصفة الريعية للاقتصاد من خلال تنويع مصادر الدخل غير النفطية وتقليص الأعتماد على قطاع النفط . والثاني يتجسد بالسعي الى تنمية القطاع الخاص والقطاعين التعاوني والمختلط عبر مجموعة من القوانين والإجراءات المنشطة والداعمة له بصورة واضحة بموجب سياسات موضوعية عملية لكي ينهض بدوره وأخذ زمام المبادة في مختلف المجالات. وفي الوقت نفسه يتم ترشيد القطاع الحكومي بصورة تدريجية ودعم القطاع الزراعي وتمكينه من إقامة المزارع الكبيرة ذات الإنتاجية العالية خاصة في محاصيل الأمن الغذائي مع اعتماد سياسة تسعير مشجعة للفلاح وداعمة له باتجاه تقليص التكاليف ، وكذلك تطبيق سياسات اقتصادية تحمي المنتجات الزراعية الغذائية في العراق من منافسة المنتجات الغذائية المستوردة .

ج- رفع كفاءة القطاعات الاقتصادية الرئيسة عن طريق الإجراءات التالية:-

1- **القطاع النفطي** : تشكيل شركة النفط الوطنية لكي تتولى إدارة شؤون النفط من المنبع الى المصب . وكما هو الحال في معظم دول الأوبك، وإعادة النظر في عقود جولات التراخيص لأنها أدت الى خسائر كثيرة للعراق فعلى سبيل المثال في موازنة 2018 هناك مبلغ 13 تريليون دينار يصرف معظمها لتغطية مستحقات شركات النفط المنضوية تحت مظلة جولات التراخيص. واستثمار الغاز الطبيعي المصاحب والحر بطريقة (GTL)، وتحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل هيدروكاربونية صديقة للبيئة مع الاستفادة من التجربة القطرية بهذا الشأن لأنها حققت نجاحاً عالمياً باهراً . وإيلاء أهمية قصوى لقضايا البحث والتطوير في المؤسسات النفطية والعمل على الأستفادة من الملاكات الجامعية وفرق العمل البحثية ، وتوقيع مذكرات تفاهم بين الشركات النفطية الوطنية في المحافظات المنتجة الرئيسية للنفط والجامعات الحكومية.

2- **القطاع الزراعي** : ويكون من خلال الآتي:-

- وضع خطة زراعية خمسية لكل محافظة تأخذ بنظر الاعتبار خصائص المحافظة الديموغرافية والمحاصيل الملائمة لمناخها والمشاريع الزراعية الموجودة فيها ومدى توفر المياه من شحتها . ونقترح ان يتم إشراك كليتي الزراعة والإدارة والاقتصاد (قسم الاقتصاد) وممثلي القطاع الخاص في هذه الخطة وتنفيذها .
- تأسيس الشركات الزراعية المشاركة مع القطاع الخاص الأجنبي المعروف باهتماماته الزراعية لغرض نشر مشروعات زراعية كبيرة متخصصة بأنواع معينة من المحاصيل، وذلك لأن المشروعات الكبيرة تقلل من كلفة الإنتاج وتجمع أيدي عاملة أكثر مما يساهم في التقليل من وطأة مشكلة البطالة في المجتمع العراقي.
- وضع تشريعات من قبل البرلمان تمنع عملية الإغراق السلعي الذي أثر بشكل كبير على المنتجات والمحاصيل الزراعية وجعل المزارعين يتخلون عن مزارعهم نتيجة الخسائر التي لحقت بهم نتيجة للاستيراد المفرط لمنتجات ومحاصيل الدول المجاورة للعراق .
- تفعيل قانون حماية المنتوج الوطني رقم (1) لسنة 2010 ومراقبة ذلك من قبل لجان تتمتع بالنزاهة . وكذلك تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم (2) لسنة 2008 مما يجعله يرفع أسعار المنتوجات الأجنبية مقابل أسعار المنتجات المماثلة العراقية . كما يوفر للخزينة العراقية موارد مالية كبيرة .
- التركيز على أعتماد التكنلوجيا الزراعية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وبما يحقق تحسين نوعية المنتج وزيادة في الإنتاجية الزراعية .
- توفير الأسمدة والمبيدات والأغطية الزراعية بأسعار مدعومة العمل على صرف مستحقات الفلاحين الخاصة بالحنطة المسلمة الى السايلوات الحكومية وعدم التلكؤ بصرفها.
- إقامة سدود جديدة بمنظومات عالية التقنية لغرض توفير المياه لأغراض الزراعة بصورة دائمة .

3- **القطاع الصناعي**: تبدأ تنمية هذا القطاع الحيوي عبر رفع مستوى التخصيصات المالية في الموازنات الاستثمارية على أن لا تقل مساهمة هذا القطاع عن (25%) كحد أدنى من إجمالي تخصيصات الموازنة السنوية، لأن القطاع الصناعي هو المحرك الرئيس للإنتاج القومي، وأن تطور الشعوب يقاس بمستوى صناعاتها، على أن يتم وضع خطة إستراتيجية لتنمية هذا القطاع عبر الإجراءات التالية:

- أعادة أعمار وتأهيل المصانع العملاقة المتوقفة في العراق وإعادتها الى العمل والإنتاج بأقصى سرعة ممكنة وبخاصة معمل الحديد والصلب ومعمل البتروكيمياويات ومعمل الإطارات والصناعات الدوائية ومعمل الألمنيوم ومعمل الزجاج ومعمل الورق ومعامل أخرى تطول القائمة بذكرها.

- تطبيق الأساليب العلمية المعاصرة في تنظيم العمليات الإنتاجية في ظل اعتماد التكنولوجيا الإنتاجية المتطورة وأستيراد المعامل المتطورة باساليب تسمح باستقطاب أيدي عاملة وطنية ذات مؤهلات خاصة.
- فسح المجال للقطاع الخاص المحلي والأجنبي للدخول في مجال أقامة الصناعات المتطورة ذات الأنظمة التقنية المؤتمتة والقادرة على منافسة المنتجات والسلع الصناعية المستوردة.
- دعم المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم عبر توسيع حجم الإقراض الصناعي من أجل زيادة الإنتاج من جهة وزيادة توظيف الموارد البشرية من جهة أخرى.

4- **قطاع الخدمات** : ويتم من خلال ما يلي :

- تنمية القطاع المصرفي عبر اعتماد الآليات المستحدثة في التعامل الإلكتروني مع الزبائن وبخاصة نظام البطاقة الإلكترونية والدفع الإلكتروني مع تقليل تكاليف استخدام هذه الخدمات تشجيعا لتنمية الوعي المصرفي والتعامل الإلكتروني لدى أفراد المجتمع .
- تطوير التعامل مع شركات التامين ومؤسسات الادخار التعاقدي لدى بورصة الأوراق المالية عن طريق طرح الأسهم بشكل واسع للجمهور بهدف زيادة الموارد الاستثمارية لهذه المؤسسات الساندة لعمل السوق المالي العراقي وبما يسهم في رفع مؤشر السيولة لها .
- إعداد دراسات جدوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتأكد من سلامة المشروع من النواحي الفنية والمالية والتسويقية والإدارية . وتوفير المؤسسات الحكومية الداعمة لهذه المشروعات.
- إيجاد آليات مؤسسية تساعد في تقديم الخدمات التسويقية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة محلياً وخارجياً لكي تستوعب عدداً أكبر من الشباب العاطل عن العمل .
- توفير فرص للشباب العاطلين عن العمل من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالقروض الميسرة بصورة دائمية وليست موسمية أو سنوية , وإيجاد مصرف خاص لتمويل هذه المشروعات والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال . مثل ألمانيا والهند والمكسيك .
- القيام ببرامج حاضنات الأعمال لغرض توفير المناخ والمقومات اللازمة لقيام نشاط صناعي وخدمي وتقديم رعاية فنية مؤهلة كما هو الحال في مصر على سبيل المثال .
- أعادة هيكلية المؤسسات الخاصة بالخدمات العامة للدولة مثل البلديات وتقديم التخصيصات اللازمة لهذا الغرض للحصول على معدات وآليات مناسبة لتقديم الخدمة الدائمة للمواطنين.
- إعادة النظر بمؤسسات القطاع السياحي وتأهيله والاستفادة من تجارب بعض الدول في مجال السياحة عبر الترويج للمناطق الأثرية لجذب الكثير من السواح مما يدر موارد مالية للعراق مع تشغيل عدد أكبر من الأيدي العاملة خاصة المدربين في مجال السياحة .

الهوامش

1- الأمانة العامة / المجلس الأعلى للتخطيط , " الحالة الراهنة للتنويع الاقتصادي في دول الخليج ", سلطنة عمان ، 20014 , ص 4 , متاح على الموقع الالكتروني http://www.csc.org.sa/Arabic/NationalCommittees/NationalCommitteesLi
2- المصدر نفسه , ص 4.
3- د. ممدوح عوض الخطيب , " التنويع والنمو الاقتصادي السعودي" , المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج, 16-17 فبراير 2014, ص 2.
4- د. عاطف لافي مرزوك, عباس مكي حمزة, " التنويع الاقتصادي , مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, السنة العاشرة , المجلد الثاني, العدد الحادي والثلاثون, 2014, ص 57.

5- المصدر نفسه, ص57.
6- المصدر نفسه , ص 57.
7- المصدر نفسه , ص 57.
8- د. ميراندا زغلول رزق, " التجارة الدولية" كلية التجارة ببنها , جامعة الزقازيق , مطبعة جامعة المدينة العالمية ، جمهورية مصر العربية ، 2010, ص25.
9- المصدر نفسه , ص26 .
10 – المصدر نفسه , ص 28 .
11 – د. ممدوح عوض الخطيب, مصدر سابق, ص.ص 6-8.
12- Heiko Hesse, " Export Diversification and Economic Growth " , WORKING PAPER NO. 21 ,The World Bank, 2008, p. 2
13- Ashraf Mishrif, yousuf hamad Al balushi, " Economic Diversification : Challenges and Opportunities in the GCC" ,Gulf Research center Cambridge, N0. 4 , 2015, p.2 , http://gulfresearchmeeting.net
14- خالد بن راشد الخاطر , "تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, أغسطس 2015, ص ص 30-32.
15- Tim Callen, Reda Cherif," Economic Diversification in the GCC: The Past, the Present, and the Future" INTERNATIONAL MONETARY FUND, December 2014, p.p. 5-6.
16- د. عاطف لافي مرزوك, عباس مكي حمزة, مصدر سابق, ص. ص 77-78.
17- United Nations , The concept of economic diversification in the context of response measures Technical paper by the secretariat, 6 may 2016 , p. 18
18- د. ممدوح عوض الخطيب, مصدر سابق, ص 9 .
19- المصدر نفسه . ص 10 .
20- I. Lateacru , Assessing Lending Market Concentration in Bulgaria : The Application of a new measure of concentration , The Journal of Comparative Economics , Vol. 7 , No. 1 , P.84
21- ضيف أحمد " أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 " أطروحة دكتوراهى، جامعة الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – قسم العلوم الاقتصادية ، 2015 .
22- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) " حالة اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2001 .
23 - سحر قاسم محمد " الآليات الواجب توافرها لأنتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق " البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للاحصاء والأبحاث – قسم الاقتصاد الكلي والسياسات النقدية 2011
24 – E. Keir Eldine " Economic Diversification , Case of Egypt 1970-2000 " Economic and Social Commission for Western Asia , Expert Meeting on Economic Diversification in the Arab World , Beirut , 2001 .
25 – M. Hvidt " Economic Diversification in GCC countries : Past record and future trends " Kuwait Programmers on Development Governance and Globalization in Gulf States , No.(27) , 2013 .

الملحق الإحصائي

ملحق رقم (1) الأهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في العراق للمدة (2003– 2019)

السنة	النفط	الصناعة	الزراعة	البناء والتشييد	القطاعات الأخرى
2003	0.72	0.09	0.04	0.12	0.03
2004	0.67	0.06	0.06	0.16	0.05
2005	0.69	0.11	0.03	0.11	0.06
2006	0.65	0.13	0.07	0.13	0.02
2007	0.72	0.08	0.05	0.10	0.05
2008	0.68	0.09	0.03	0.12	0.08

2009	0.64	0.12	0.07	0.12	0.05
2010	0.66	0.07	0.08	0.14	0.05
2011	0.68	0.05	0.05	0.15	0.07
2012	0.65	0.07	0.03	0.16	0.09
2013	0.73	0.11	0.06	0.08	0.02
2014	0.65	0.09	0.03	0.13	0.10
2015	0.62	0.08	0.04	0.11	0.15
2016	0.66	0.07	0.05	0.09	0.13
2017	0.69	0.10	0.09	0.06	0.06
2018	0.64	0.08	0.07	0.09	0.12
2019	0.61	0.11	0.06	0.12	0.10

المصدر:- جمهورية- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2020) .

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (إحصاءات الحسابات القومية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2020) .

ملحق رقم (2) المؤشرات الاقتصادية للتنويع والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003– 2019)

السنة	Rate *	قيمة مؤشر H.H (**)
2003	0.0031	0.8543
2004	0.0157	0.8674
2005	0.0045	0.8655
2006	0.0039	0.8533
2007	0.0071	0.8518
2008	0.0012	0.8469
2009	0.0054	08482
2010	0.0116	0.8392
2011	0.0024	0.8385
2012	0.0018	0.8347
2013	0.0083	0.8281
2014	0.0085	0.8185
2015	0.0092	0.8182
2016	0.0066	0.8244
2017	0.0168	0.8453
2018	0.0058	0.8653
2019	0.0007	0.8876

المصدر : معدل النمو الاقتصادي(Rate) من إعداد الباحث بالاعتماد على : – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (المجموعات الإحصائية السنوية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2020) .

– وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء (إحصاءات الحسابات القومية – سنوات متفرقة) بغداد ، سنوات مختلفة (2005 ، 2010 ، 2015 ، 2020) .

(*) معدل النمو الاقتصادي (Rate) عبارة عن قيمة مطلقة موجبة للفرق بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق ومعدل نمو السكان.

(**) القيمة المتوسطة لمؤشرات (هيرفندال – هيرشمان) المحسوبة لهيكل الناتج وهيكل الصادرات وهيكل إيرادات الموازنة وهيكل القوى العاملة وهيكل ملكية وسائل الإنتاج.